ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة: (دراسة تحليلية)

ماهر موسى درغام وسالم عميرة العمور

ملخـص

هدفت الدراسة إلى تعرف الأسباب الرئيسة التي تكمن وراء انتشار ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة، وطرائق الحد من هذه الظاهرة لما لها من أثر سلبي في إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد اعتمدنا لدراسة هذه الظاهرة على الاستبانة التي وزعت على مجتمع الدراسة باليد والمكون من المحاسبين في مكاتب المحاسبة ومفتشي ضريبة الدخل.

ومن أهم نتائج الدراسة, أولاً: يلعب عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني في قطاع غزة دوراً رئيساً في انتشار ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل. ثانياً: عدم وجود سيادة كاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية على أراضيها يزيد التهرب من ضريبة الدخل. ثالثاً: عدم توافر الشفافية في الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة التهرب من ضريبة الدخل. رابعاً: يمكن الحد من التهرب من ضريبة الدخل عند زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل. خامساً: يمكن الحد من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل عند تعاون المحاسبين مع دائرة ضريبة الدخل في إظهار حقيقة عمل المكلفين.

وخلصت الدراسة إلى توصيات عدة، أهمها، أولاً: زيادة الشفافية في إنفاق المال العام. ثانياً: ترسيخ مبدأ العدالة الضريبية في التعامل مع المكلفين. ثالثاً: العمل على زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل. رابعاً: زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق القيام بحملات إعلامية والقيام بورشات عمل وندوات في النقابات المهنية المختصة والجامعات. خامساً: تطبيق العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل للحد من التهرب الضريبي.

الكلمـات الدالـة: قانون ضريبة الدخل، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل، قطاع غزة.

المقدمـة

الضريبة هي بمثابة دفعات لدعم تكاليف الحكومة (Jones, 2006)، وتعد الضرائب مصدر تمويل مهم ورئيس من أجل إقامة وإنشاء البنية التحتية للاقتصاد، ورافداً من روافد تمويل الخزينة العامة للدولة؛ من أجل إنفاقها للصالح العام لتحقيق الرفاهية لمواطنيها (ياسين، 2005)، لذلك تسعى الدولة إلى عمل كل ما في وسعها من سن القوانين والتشريعات التي تنظم عملية جباية الضرائب وتحصيلها بما يحافظ على وفرة الجباية لخزينة الدولة مع تحقيق العدالة وعدم زيادة العبء الضريبي على المكلفين (المهايني، 2003).

وتعد ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل من المشكلات المهمة التي تواجه دائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة، وقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قدومها في عام 1994م على الحد من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل، واتخذت إجراءات عدة، مثل: زيادة عدد مكاتب ضريبة الدخل, وإيجاد فرع للضريبة في كل محافظة من محافظات قطاع غزة, وزيادة متابعة المكلفين, وإلزامهم بدفع ما عليهم من مستحقات ضريبية، وكذلك عملت على تخفيض نسبة الضريبة على كلٍ من الأفراد والشركات، وزيادة الإعفاءات الممنوحة للمكلفين مراعاة للظروف الاقتصادية السائدة في الأراضي الفلسطينية. وبالرغم من هذه الإجراءات فإنها لم تنجح في منع التهرب الضريبي منعاً باتاً بل إنه يمكن الحد منه، مما ترك أثراً كبيراً في حصيلة الجباية من ضريبة الدخل وانخفاض إيرادات السلطة الوطنية، مما زاد من العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

تاريخ استلام البحث 2009/7/10 وتاريخ قبوله 2009/2/5.

وسيتم في دراستنا هذه تعرف ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة وأسبابها وطرائق معالجتها من أجل الحفاظ على بند مهم من بنود تمويل خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية حتى تستطيع القيام بالمهام الموكلة إليها، وتغطية نفقاتها المتعددة، وتقليل الاعتماد على المساعدات من الدول المانحة. حيث إن قضية التهرب الضريبي هي قضية عامة في الدول المتقدمة والنامية جميعها على حدٍ سواء، وعلى الرغم من أن فلسطين تعتمد على نحوٍ كبير على المساعدات والمنح الخارجية، لكننا نعتقد أن السبب الرئيس للتهرب الضريبي هو شعور المواطن بأن الخدمات المقدمة له من قبل الدولة لم تصل إلى المستوى المطلوب ولا تتلاءم مع حجم المساعدات والمنح الخارجية والضرائب المحصلة من المكلفين، كما أن المواطن سوف يستفيد من تلك الخدمات ويتمتع بها سواء دفع الضريبة أو لم يدفعها.

و"قد يرى كثير من الناس أن الضرائب الوضعية ضرائب ظالمة أو جائرة أو غير شرعية، فيسعون إلى التهرب منها قدر الإمكان، غير أن ابن تيمية قد بين في رسالة "المظالم المشتركة" أن تهرب بعض المكلفين منها يلحق الظلم بسائر المكلفين، فيزيد هذه التكاليف ظلماً على ظلم، لتستقر أخيراً على الضعفاء من المكلفين"، كما أكد ابن تيمية "عدم جواز التهرب من الضرائب حتى لو كانت ظالمة؛ لأن حصيلتها إذا كانت محددة فإن تهرب البعض منها يوقع مزيداً من الظلم على البعض الآخر" (المصري، 2006)؛ أي أن غياب الجانب الأخلاقي واللجوء للتهرب يؤدي إلى المساس بالعدالة الضريبية وإلى الإخلال بالمساواة بين المكلفين، حيث إن المكلفين الأمناء هم الذين يتحملون العبء الأكبر من الضرائب.

ويمكن القول إن عدم الإحساس بالوازع الديني تجاه التشريعات الضريبية الوضعية يؤدي إلى التهرب من الضريبة، وكذلك كثرة تعديلات قوانين الضرائب بين الحين والآخر، حيث إنها تعديلات من وضع البشر يشوبها دائماً النقص، وهذا يتعارض مع مبدأ اليقين (عدم وضوح الضرائب)، وبالتالي فإن تطبيق المنهج الإسلامي (الزكاة) هو الأفضل؛ لأن من مبادئ الإسلام الحنيف أن الأموال جميعها إنما هي ملك سبحانه وتعالى، كقوله: "وآتوهم من مال ا الذي آتاكم" (سورة النور، آية: 33)، وبالتالي فإن مبدأ المال مال ا والبشر مستخلفون فيه يمثل حافزاً قوياً للمسلم على إخراج الزكاة؛ فالزكاة فريضة واجبة الأداء على كل مسلم ومسلمة، قال تعالى: "وأقيموا الصلاة وآتو الزكاة" (سورة البقرة، آية: 11).

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في انتشار ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة, مما أثر سلباً في إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية وفقدان الخزينة العامة مبالغ كبيرة بسبب هذا التهرب، مما زاد من العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وما ترتب على ذلك من اللجوء إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية أو الاقتراض من المؤسسات المالية والبنك الدولي وما لذلك من آثار اقتصادية وسياسية اجتماعية سيئة جداً، وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما أسباب التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة؟ وما طرائق معالجة هذه الظاهرة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1- تعرف أسباب انتشار ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.

2- تعرف آثار التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.

3- وضع حلول مقترحة للمساعدة على الحد من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل.

أهمية الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحديد أسباب نشوء وتطور ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل كما أن هذه الدراسة سوف تساعد الجهات المختصة على مكافحة التهرب من ضريبة الدخل من أجل المحافظة على إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية.

فرضيات الدراسة

تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني، وظاهـرة التهـرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين سوء إدارة المال العام وشعور المكلف بعـدم وجـود خدمات جيدة، من جهة، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين، وظاهـرة التهرب مـن ضريبة الدخل في قطاع غزة.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين عدم تطبيق العقوبات الواردة فـي قوانيـن ضريبـة الدخل المعمول بها وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول آراء أفراد العينة في ظاهرة التهرب من ضريبـة الدخل فـي قطاع غزة تعزى للوظيفـة (محاسب/مفتش ضريبة)، وعدد الدورات في مجال الضريبة ومحاسبتها، والمؤهل العلمي، والخبرة.

أنموذج الدراسة

تم بناء أنموذج الدراسة بعد تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها، كما يتضح من الشكل (1).

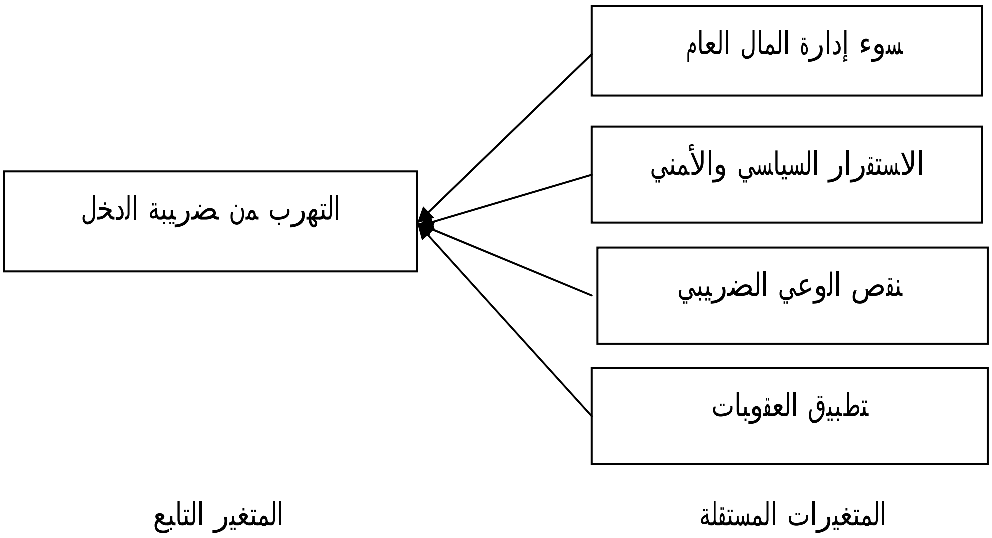

الشكل (1): أنموذج الدراسة

الدراسات السابقة

(1) دراسة (درغام, 2006), بعنوان: "تقويم وقياس الأداء لدائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة في فلسطين للفترة (1996- 2003)".

هدفت الدراسة إلى تقويم وقياس أداء دائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة، وذلك من خلال تبيان أداء موظفي ضريبة الدخل، وكذلك إظهار المشكلات والمعوقات، سواء الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية، التي تعترض موظفي دائرة ضريبة الدخل، والمواطنين الذين يقومون بدفع الضرائب.

ومن أهم نتائج الدراسة، أولاً: وجود مؤشرات إيجابية على تحسن أداء دائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة. ثانياً: وجود معوقات اقتصادية وإدارية واجتماعية تحول دون استغلال الطاقة القصوى لأداء دائرة ضريبة الدخل. ثالثاً:

عدم بناء نظام معلومات وبيانات متكاملة وحديثة لمساعدة دائرة ضريبة الدخل للقيام بأعمالها المنوطة بها.

وخلصت الدراسة إلى توصيات عدة، أهمها، أولاً: ضرورة رفع مستوى أداء الموظفين في دائرة ضريبة الدخل واستثمار قدراتهم. ثانياً: تقويم برامج وسياسات دائرة ضريبة الدخل على نحو مستمر. ثالثاً: قياس فاعلية الأداء الضريبي من خلال المقارنة بين السلوك المتوقع والأهداف الضريبية المرسومة والمحددة من جهة، والسلوك الفعلي ومستويات الإنجاز والنتائج والآثار العامة من جهة أخرى.

(2) دراسة (الحلو، 2005)، بعنوان: "بيئة قرار التقدير في ضريبة الدخل في فلسطين".

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف بيئة اتخاذ قرار التقدير في ضريبة الدخل والعوامل التي تؤثر في هذا القرار في قطاع غزة.

ومن نتائج الدراسة، أولاً: عدم الرغبة والقناعة لدى غالبية المكلفين بالالتزام بدفع الضريبة، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب، منها: أ) سوء الاستخدام للمال العام والفساد المالي والإداري في أجهزة السلطة الفلسطينية. ب) سوء الخدمات المقدمة للمجتمع في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية. ج) افتقار الشعور بالعدالة بين المكلفين لما يشوب عملية التقدير الضريبي. ثانياً: غالبية المكلفين يفتقدون تطبيق نظام محاسبي سليم ولا يهتمون بالحسابات إلا لتقديمها للجهات الضريبية فقط. ثالثاً: المحاسب يلعب دوراً مهماً في مساعدة المكلف في إظهار الدخل الضريبي.

ومن أهم توصيات الدراسة، ضرورة العمل على احترام سيادة القانون وتطبيقه، وضرورة العمل على دعم التوجهات الصادقة للإصلاح الفعلي، والقضاء على مظاهر الفساد وسوء استخدام المال العام, وتعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية, وإنشاء موقع إلكتروني لضريبة الدخل.

(3) دراسة (Hanousek and Palda, 2004)، بعنوان:

"Quality of Government Services and the Civic Duty to pay Taxes in the Czech and Slovak Republics, and other Transition Countries"

تناولت هذه الدراسة نوعية الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين ورغبة المواطنين في التهرب من دفع الضريبة، وشملت هذه الدراسة (1089) تشيكي و(501) سلوفاكي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها، أولاً: يتهرب المواطنون من دفع الضريبة إذا اعتقدوا أنهم لا يحصلون على خدمات حكومية ممتازة. ثانياً: المواطنون الذين يعتقدون أنهم يتلقون خدمات جيدة أكثر رغبة في دفع ما عليهم من ضرائب. ثالثاً: زيادة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين بنسبة (20%) تؤدي إلى تخفيض التهرب من دفع الضريبة بنسبة (13%). رابعاً: تقديم خدمات عامة جيدة يشجع المواطنين على الالتزام أكثر بدفع ما عليهم من ضرائب.

(4) دراسة (منصور، 2004)، بعنوان: "العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين".

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف طبيعة التهرب من ضريبة الدخل في الضفة الغربية ومحاولة الكشف عن أسباب هذه الظاهرة.

ومن أهم النتائج ما يأتي، أولاً: سوء الأوضاع الاقتصادية للمكلفين سبب رئيس في التهرب من ضريبة الدخل. ثانياً: غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين سبب رئيس في التهرب من ضريبة الدخل. ثالثاً: سوء استخدام المال العام وعدم رضا المكلفين عن الخدمات المقدمة إليهم تزيد من التهرب من ضريبة الدخل. رابعاً: عدم نجاعة العقوبات الضريبية المرتبطة بجرائم التهرب الضريبي لا تردع المكلفين عن التهرب من ضريبة الدخل.

وقد خلصت الدراسة إلى توصيات عدة، أهمها، أولاً: تطبيق العقوبات الضريبية على المكلفين المتهربين من دفع الضريبة. ثانياً: العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين. ثالثاً: العمل على زيادة عمليات التفتيش الميداني من قبل موظفي ضريبة الدخل. رابعاً: زيادة التنسيق بين دائرة ضريبة الدخل والدوائر والمؤسسات الحكومية الأخرى وكذلك المؤسسات غير الحكومية، خامساً: ضرورة إقرار مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني.

(5) دراسة (المحارمة، 2003)، بعنوان: "أسباب

التهرب من ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية وآثاره الاقتصادية".

ركزت هذه الدراسة على تبيان أسباب التهرب من ضريبة الدخل في الأردن، وكذلك دور ضريبة الدخل كأداة تستخدمها الدولة في توجيه التنمية الاقتصادية وسبل الحد من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل.

ومن أهم النتائج ما يأتي، أولاً: هناك فارق كبير بين ما يعلنه دافعو الضرائب في كشوفات التقدير الذاتي، ودخولهم الحقيقية. ثانياً: ضعف ثقة دافعي الضريبة بأوجه الإنفاق الحكومي, وعدم الوضوح والشفافية تعمل على خلق جو من عدم الثقة بين دافعي الضريبة والدولة. ثالثاً: تفعيل مواد العقوبات الواردة في القانون من شأنه أن يحد من عمليات التهرب الضريبي.

ومن أهم التوصيات ما يأتي، أولاً: إنشاء وحدة خاصة في ضريبة الدخل تعنى بمكافحة التهرب الضريبي. ثانياً: إنشاء وحدة مركزية للمعلومات تعنى بربط مستخدمي هذه المعلومات للحد من إمكانية إخفاء أية معلومات في أثناء عملية التقدير. ثالثاً: منح المكلفين الملتزمين بتقديم كشوفات التقدير الذاتي على نحوٍ دقيق، مكافآت وحوافز. رابعاً: تفعيل العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل من غير تهاون؛ ليكون رادعاً قوياً لكل من يحاول التهرب من الضريبة.

(6) دراسة (المهايني، 2003)، بعنوان: "دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن".

ركزت هذه الدراسة على دراسة وتحليل أهمية الضريبة في تمويل عملية التنمية مع تطور وظائف الدولة، كما هدفت إلى تبيان أثر درجة النمو في النظام الضريبي في الدول النامية والدول ذات الاقتصاد الموجه والدول المتقدمة والعلاقة بينها وبين الهياكل الاقتصادية.

ومن أهم نتائج الدراسة أن النظام الضريبي في سورية ولبنان لم يستطع تحقيق العدالة الضريبية، بالإضافة إلى عدم وجود وعي ضريبي، مما أدى إلى التهرب الضريبي.

ومن أهم توصيات الدراسة: تقنين الاستعلام الضريبي، وإصدار التشريع اللازم لذلك ودعمه بالمؤيدات القانونية ومنح عناصره حوافز ومكافآت تتناسب مع أعمالهم، وذلك بهدف مكافحة التهرب الضريبي وإصدار قانون لمكافحة التهرب الضريبي.

(7) دراسة (الخطيب، 2000)، بعنوان: "التهرب الضريبي".

تناولت هذه الدراسة الإطار النظري لموضوع التهرب من الضريبة في سورية، وأشكال التهرب وأسبابه ونتائجه وسبل مكافحته.

وقد بينت الدراسة أن أسباب التهرب الضريبي هي, أولاً: أسباب أخلاقية؛ وهي ضعف الوعي الضريبي ويرجع هذا الضعف إلى: أ) اعتقاد الشخص أنه يدفع للدولة أكثر مما يأخذ منها. ب) اعتقاد الشخص أن الدولة تسيء استخدام الأموال العامة. ج) عدم توافر الثقة في التشريع الضريبي في كثير من الدول. ثانياً: أسباب سياسية؛ الإنفاق العام في الدولة يؤدي دوراً أساسياً في التهرب الضريبي، فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة قل ميل المكلفين نحو التهرب. ثالثاً: أسباب تشريعية؛ يتصف التشريع الضريبي بخصائص تختلف عما تتماز به التشريعات الوضعية عامة، وتكون باعثاً للمكاف للتهرب من الضريبة، فالقانون الضريبي غير عام وغير دائم. رابعاً: أسباب إدارية وفنية، مثل: ثقل العبء الضريبي، وتعقيد النظام الضريبي، ونوع الضريبة؛ مباشرة أو غير مباشرة.

وخلصت الدراسة إلى توصيات عدة، أهمها، أولاً: يجب تبسيط النظام الضريبي. ثانياً: زيادة كفاءات الإدارة المالية تنظيماً وأداءً. ثالثاً: تنمية الوعي الضريبي وتقوية الثقة المتبادلة بين المكلفين ودائرة الضريبة.

(8) دراسة (Moser and Evans, 1995)، بعنوان: "The Effects of Horizontal and Exchange In equity on Tax Reporting Decisions".

تقوم هذه الدراسة على فرضية أنه في ظل عدم العدالة الأفقية سيقدم دافع الضريبة في إقراره الضريبي دخلاً أقل أو أكثر عندما يتم زيادة أو تخفيض معدل الضريبة مع بقاء الخدمات العامة المقدمة للمواطنيـن ثابتة.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يأتي، أولاً: دافعو الضريبة يعلنون عن دخل أكثر عند شعورهم بالعدالة الأفقية. ثانياً: لا يوجد تأثير لعدم وجود عدالة تبادلية في إفصاح المكاف عن

دخله في الإقرار الضريبي؛ لشعور المكلف بأن هذا الأمر عام على المواطنين جميعهم. ثالثاً: إفصاح المكلف عن دخله في الإقرار الضريبي يزيد وينخفض حسب زيادة وانخفاض المخاطر المترتبة على التهرب الضريبي في حالة ارتفاع نسبة الضريبة.

(9) دراسة (الحمود، وفافيش، 1993)، بعنوان: "التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة للشركات المساهمة الصناعية الأردنية: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف المخالفات لقانون ضريبة الدخل التي تفسر التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة في الشركات المساهمة الصناعية ومدى تكرارها وأسبابها وطرائق علاجها.

وخلصت الدراسة إلى، أولاً: أن أهم المخالفات التي تفسر التباين المذكور وأكثرها تكراراً حسب ما يراه المقدرون المعنيون هي تقليل بضاعة آخر المدة عن طريق التسعير غير الملائم، وتنزيل مخصصات نهاية الخدمة، والخلط بين النفقات الجارية والرأسمالية، و... إلخ. ثانياً: أن الأسباب الرئيسة للمخالفات هي الرغبة في التهرب الضريبي وعدم إلمام المكلفين بنصوص قانون ضريبة الدخل وغموض بعض مواده.

ومن أهم توصيات الدراسة ما يأتي، أولاً: معالجة آفة التهرب الضريبي عن طريق الملاحقة القانونية الشديدة للمتهربين ورفع كفاءة نظام المعلومات لدى دائرة الضريبة. ثانياً: عمل حملات لزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين، وعقد دورات تدريبية لمحاسبي الشركات. ثالثاً: تعديل قانون ضريبة الدخل لتوضيح المواد الغامضة فيه.

(10) دراسة (سعيد، 1992)، بعنوان: "دراسة مقارنة عن التهرب من الضرائب والزكاة".

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء دراسة مقارنة للتهرب من الضرائب في المنهج المحاسبي الوضعي والتهرب من الزكاة في المنهج المحاسبي الإسلامي، للوقوف على مدى نجاح أي من المنهجين في علاج مشكلة التهرب.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها، أولاً: التهرب الضريبي يعود إلى أسباب عديدة من أهمها العوامل المرتبطة بالتشريع الضريبي والعوامل المرتبطة بالإدارة الضريبية وعوامل أخرى. ثانياً: من أهم الأساليب التي يتبعها المنهج المحاسبي الوضعي في علاج مشكلة التهرب الضريبي الأسلوب الوقائي. ثالثاً: المنهج المحاسبي الوضعي لم يحقق إلا نجاحاً محدوداً في القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي، ويستدل على ذلك بتزايد حجم التهرب الضريبي من سنة إلى أخرى.

ومن أهم توصيات الدراسة هي تطبيق الزكاة وفق المنهج الإسلامي في مصر؛ لأن الزكاة تحقق عائداً أكبر للدولة من فرض الضريبة، والتهرب من الزكاة يكون بنسبة أقل من الضريبة.

الإطار النظري للدراسة

تلعب الضرائب دوراً أساساً في الدولة الحديثة، فهي الممول الرئيس لموازنتها القومية، وأول ما عرفت ضريبة الدخل في عام 1861م من خلال مشروع الحكومة الفيدرالية الأمريكية بهدف الحاجة إلى الأموال لدعم جيوش الإتحاد خلال الحرب الأهلية (Jones, 2006). وإن تمويل نشاط الدولة هو السبب الأساس لفرض الضريبة، وقد استقر موضوع فرض الضريبة ومقدارها حديثاً، ليقوم أساساً على تمويل خدمات الدولة لسنة قادمة كما هي معتمدة في الموازنة الحكومية. وتشمل نفقات الدولة الخدمات العامة التي تضم نفقات الإدارة العامة والأمن الداخلي، والعدالة وكذلك خدمات الرفاهية مثل التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، وخدمات أخرى، وكلما زاد حجم وتكلفة الخدمات المقدمة من الدولة لرعاياها كانت هناك حاجة إلى زيادة الضرائب، لتمويل تلك الخدمات (صبري، 1998). ويرى (Abu Bakar and Abdul Rahman, 2007) أن الضرائب هي موضوع اقتصادي وسياسي مهم، حيث فرضت من قبل الحكومات لوقت طويل بهدف زيادة الإيرادات لتغطية تكلفة الإدارة والدفاع ولتوفير بعض الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع.

1- تعريف ضريبة الدخل

لقد عرف (Mikesell, 2003)، الضرائب بأنها "مبالغ مالية تدفع للحكومة كضريبة على الممتلكات". وعرفت ضريبة الدخل بأنها "استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة

على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل لغرض تغطية الأعباء العامة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وبوصفها دخلاً للدولة" (درغام، 2006)، كما عرفت الضريبة بأنها "اقتطاع مالي من دخول وثروات أفراد المجتمع تقوم به الحكومة جبراً من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشر للفرد" (الوادي وعزام، 2007).

2- التهرب الضريبي

إن التهرب من الضريبة يؤدي إلي نقص الإيرادات العامة للدولة ومن ثم عجز الدولة جزئياً عن تنفيذ المشروعات النافعة للمجتمع، كما أنه يؤدي إلى عدم توزيع الأعباء العامة توزيعاً عادلاً بين الممولين؛ إذ يتحمل الأمناء من الممولين هذه الأعباء دون المتهربين (الصعيدي، 2007)، كما أن انتشار التهرب الضريبي يضعف من روح التضامن بين مواطني الدولة ويورث الحقد في نفوسهم، وهذا ينعكس بصـورة سيئـة علـى العلاقـات التـي تربطهـم مع بعـضهم (تكلا، 1979).

2-1: تعريف التهرب الضريبي

التشريعات الضريبية المعاصرة لم تقدم تعريفاً للتهرب الضريبي وإنما اقتصرت على تعداد صوره وأشكاله تاركة أمر التعريف للفقهاء، وذلك لأن أي تعريف لا يمكن أن يشمل أساليب التهرب كافةً، وقد عرف (الصعيدي، 2007) التهرب الضريبي بأنه "محاولة الشخص عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً باتباع طرق وأساليب مخالفة للقانون وتحمل طابع الغش نحوه" كما عرف (الخطيب وشامية, 2007) التهرب الضريبي بأنه "تخلص المكلف كلياً أو جزئياً من أداء الضريبة، دون نقل عبئها إلى غيره, مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها". كما عرف التهرب الضريبي بأنه "تلك العمليات التي يقوم بها الممول تخلصاً من الضريبة مما يخالف أحكام القانون والتشريعات الضريبية" (سعيد، 1992).

أنواع التهرب الضريبي

أولاً: التهرب المشروع (تجنب الضريبة)

هو قيام بعض المكلفين باستغلال بعض الثغرات التي قد لا يخلو منها التشريع الضريبي للتخلص من أداء الضرائب المستحقة عليهم أو جانب منها، ويتحقق هذا النوع من خلال الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص لمعرفة طرق التحايل مستندين في ذلك إلى خلل أو ثغرات في التشريع الضريبي (الخطيب وشامية، 2007).

ثانياً: التهرب غير المشروع

هو قيام بعض المكلفين باتباع بعض أساليب الغش والخداع مخالفين بذلك أحكام التشريع الضريبي بهدف تخفيض القيمة الحقيقية لبعض عناصر أوعية الضرائب أو المغالاة في إظهار الأعباء واجبة الخصم من هذه الأوعية؛ ولذلك يطلق على التهرب غير المشروع اصطلاح "الغش الضريبي" (البطريق وآخرون, 1978).

2-3: أسباب التهرب الضريبي

إن أسباب التهرب الضريبي كثيرة ومتعددة ولا يمكن حصرها؛ وذلك لأنها تختلف باختلاف التشريعات المالية، والأوضاع الاقتصادية والسياسية، ومستوى الوعي العام، وكفاءة الأجهزة وفعالية الإجراءات، ومن هذه الأسباب ما يأتي:

أولاً: الأسباب الأخلاقية

هي ضعف الوعي الضريبي عند المكلفين؛ أي ضعف وعيهم بأهمية الضرائب كأداة مهمة من أدوات السياسة المالية، تستطيع الدولة من خلالها تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وكذلك تدهور المستوى الأخلاقي لدى المكلفين المتهربين (الصعيدي، 2007) .

ثانياً: الأسباب التشريعية

تعد الأسباب التشريعية من أهم أسباب التهرب الضريبي، ويعود ذلك إما إلى النقص في التشريع الضريبي، وعدم إحكام صياغته، واحتوائه على ثغرات ينفذ منها المكلفون؛ ليتخلصوا من دفع الضريبة، أو يعود إلى عدم دقة التشريعات الضريبية التي غالباً ما تصدر في البلدان النامية بصورة سريعة تصاغ من قبل أشخاص غير أكفاء، وكذلك عدم إشراك العاملين في حقل التطبيق في إعداد مشروعات القوانين المالية (الخطيب، وشامية، 2007).

ويضيف (أبو حشيش، 2004) إن من أسباب التهرب المتعلقة بالتشريع الضريبي، هي: ضعف العقوبات المفروضة على التهرب الضريبي وعدم كفايتها لردع المتهربين، والمبالغة

في رفع سعر الضرائب أو ازدواجها يشجع المكلف على إخفاء جانب من معاملاته نتيجة إحساسه بعدم عدالة الضريبة وأنها أداة لمصادرة أمواله، وكثرة النماذج والإقرارات والإجراءات الشكلية يزيد من إرهاق الممول ورغبته في التهرب، وكثرة التعديلات بين الحين والآخر وهذا يتعارض مع مبدأ اليقين (مبدأ اليقين يعني أن تكون الضريبة واضحة تمام الوضوح أمام المكلف) (سعيد، 1992).

ثالثاً: أسباب سياسية

سياسة الإنفاق العام في الدولة يكون لها دور رئيس في التهرب الضريبي، فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة قل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة (أبو حشيش, 2004).

رابعاً: أسباب تتعلق بالإدارة الضريبية

يتطلب نجاح الإدارة الضريبية في أداء وظائفها أن تتوافر لها مقومات عدة، من أهمها: توافر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة بالإدارة الضريبية، وتوافر أنظمة الرقابة التي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مخالفات الأجهزة المختلفة، وفرض العقوبات المناسبة لضمان انتظام سير العمل، وتوافر أنظمة الأجور التي تكفل حصول موظفي الإدارة الضريبية على أجور تناسب طبيعة مسؤولياتهم، وعلى مكافآت تشجيعية تنطوي على حوافز فعالة للمجدين منهم، وتزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة لتمكينها من رفع مستوى خدماتها وحصر مختلف الممولين وتحديد ما يستحق عليهم من ضرائب، وتبسيط أحكام قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها (البطريق وآخرون، 1978).

خامساً: الأسباب الاقتصادية

هناك أسباب اقتصادية خاصة وعامة تؤدي إلى التهرب الضريبي، هي: المقارنة بين ما يحصل عليه المكلف من منفعة وما يتعرض له من مخاطر بسبب تهربه من الضريبة. ولعل مبلغ الضريبة يعد من العوامل الحاسمة في هذه المقارنة، فيزيد ميل المكلف نحو التهرب كلما زاد عبء الضريبة الملقى عليه، كذلك درجة رخاء المكلف؛ إذ كلما زاد رخاء المكلف زاد محاولات التهرب حيث يدفعه رخاءه إلى استثمار الضريبة غير المدفوعة لتدر عليه أرباحاً تزيد عن الغرامة في حين يتعذر على ذوى الدخل القليل استثمارها (الخطيب، 2000).

سادساً: الأسباب الجزائية

إن فرض العقوبة الواردة في القانون على المتهرب تساعد على الحد من التهرب الضريبي، وهذا جعل المشرع الفلسطيني يعاقب جريمة التهرب الضريبي بالحبس أو الغرامة أو كلا العقوبتين معاً، وبأن يدفع بالإضافة إلى المبلغ الذي حاول التهرب من دفعه مبلغاً لا تقل نسبته عن (2%) من مقدار الضريبة شهرياً.

طرائق التهرب الضريبي

ويمكن إيجاز طرائق التهرب الضريبي في ما يأتي (حماد، 2005):

1- تقديم الممول الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد إلى دفاتر أو سجلات أو مستندات مصطنعة مع تضمينه بيانات غير حقيقية.

2- تقديم الممول الإقرار الضريبي السنوي على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف الواقع.

3- إتلاف أو إخفاء الدفاتر أو السجلات أو المستندات قبل انقضاء الأجل المحدد لتقادم دين الضريبة.

4- توزيع أرباح على شريك أو شركاء وهميين بقصد تخفيض نصيبه من الأرباح.

5- اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات بقصد تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر.

وقد أضاف (عجام وسعود، 2004) طرائق أخرى للتهرب، هي:

1- امتناع الممول عن تقديم الإقرار الضريبي إلي مصلحة الضرائب حتى لا يظهر ضمن قائمة الممولين الخاضعين للضريبة.

2- قيام الممول بإخفاء ثروته أو تهريبها إلى الخارج بقصد التهرب من دفع الضرائب.

التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين

لا توجد في فلسطين عامةً وقطاع غزة خاصةً إحصائيات أو دراسات عن حجم ظاهرة التهرب من ضريبة

الدخل، ولكن تتضارب التقديرات في هذا الصدد، فيقدر الدكتور عاطف علاونة وكيل وزارة المالية الأسبق حجم التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين بنسبة لا تقل عن (50%) وذكر أن سبب ارتفاع التهرب من ضريبة الدخل يرجع إلى صعوبة ضبط الوعاء الضريبي؛ لأن معظم المتهربين إما من أصحاب المهن الحرة أو من الذين يعملون في القطاع الخاص، أما السيد جهاد الزماري مدير عام ضريبة الدخل في فلسطين فإنه يقدر حجم التهرب من ضريبـة الدخـل فـي فلسطيـن بما لا يزيد على (30%) (منصور، 2004).

ويرى الباحثان أن هناك أساليب كثيرة للتهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة، منها:

1- إخفاء المكلف نسبة كبيرة من فواتير مشترياته.

2- التلاعب في كمية المبيعات، وأسعار المبيعات، وعدم إظهار المبيعات الحقيقية، والعمل على تخفيضها.

3- زيادة نسبة المصاريف، وخاصة بند المحروقات والصيانة ومصروفات متنوعة.

4- إخفاء نشاط من أنشطة الشركة أو المكلف على نحوٍ كامل وعدم الإفصاح عنه، وأحياناً تحميـل الأربـاح بمصروفات هذا النشاط التي تم إخفاؤه.

5- عدم فتح ملف ضريبي وإنكار ممارسة العمل في نشاطات يصعب على دائرة ضريبة الدخـل إثباتهـا، مثل: تجارة وسمسرة الأراضي، وأصحاب المهن الحرة.

6- عدم التزام بعض المكلفين بدفع ما عليهم مـن ضرائـب، وعـدم استجابة بعضهم الآخر وخاصة أصحاب المهن الحرة، مثـل: الأطبـاء، والمحامين، والمهندسين للدعوات والإخطارات المرسلة إليهم من قبل دائرة ضريبة الدخل.

ويمكن تلخيص أسباب ارتفاع نسبة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة كما يأتي:

1- قلة الوعي الضريبي لدى المكلفين وغياب الوازع الديني والأخلاقي.

2- الأوضاع الاقتصادية السائدة في قطاع غزة وظروف الاحتلال.

3- عدم قناعة المكلفين بدفع ضريبة الدخل وأن السلطة تستلم مبالغ كبيرة في شكل مساعدات ومنح خارجية.

4- عدم ثقة المكلفين بسياسة الإنفاق العام للسلطة الوطنية, وشعور المكلف بأن الخدمات المقدمة غير كافية.

5- يعتبر بعض المكلفين التهرب من دفع الضريبية دليل ذكاء ومهارة في إخفاء حقيقة مركزه المالي.

6- قوة غريزة التملك لدى الإنسان التي تدفعه إلى الاحتفاظ بأمواله والتمتع بمنافعها عوضاً عن التنازل عنها للدولة عن طريق الضريبة.

آثار التهرب الضريبي

يؤدي التهرب الضريبي إلى آثار مالية واقتصادية واجتماعية ونفسية في المجتمع (الخطيب، وشامية، 2007) و(أبو حشيش، 2004):

1- الآثار الاقتصادية: وتتمثل في إنقاص حصيلة الخزينة العامة للدولة من الموارد المالية، وبالتالي عدم قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية تجاه مواطنيها، كما أن التهرب يخل بشروط المنافسة بين المنشآت؛ أي يعطي فرصة الانتصار للمنشآت الأكثر قدرة على التهرب الضريبي مقارنةً بالمنشآت الأكثر فائدة للمجتمع.

2- الآثار الاجتماعية: وتتمثل في إضعاف أخلاق المكلفين غير المتهربين وشعورهم بالغبن؛ لأن غيرهم يتهرب من دفع الضريبة، كما أن تهرب الغالبية العظمى من العبء الضريبي يترتب عليه عجز الدولة عن تحقيق أهدافها الاجتماعية.

3- الآثار النفسية: التهرب الضريبي يضعف إيمان المجتمع بدور الدولة في تحقيق الخدمات الضرورية للأفراد ويقلل الثقة بالإدارة المالية، وتصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي (الخطيب، وشامية، 2007).

4- الآثار المالية: يضر التهرب الضريبي بمصلحة الدولة في حرمان الخزينة من بعض حقوقها، الأمر الذي يترتب عليه ارتباك سياسة الإنفاق وتعطيل المشروعات التي كان من المقرر القيام بها، كما يضر بمصلحة المكلفين الأمناء فيتمثل في عدم عدالة توزيع أعباء الضرائب بين المواطنين القادرين عليها كافة (أبو حشيش، 2004).

طرائق مكافحة التهرب من ضريبة الدخل

يرى (الصعيدي، 2007) أنه يمكن مكافحة التهرب من الضريبة بتدعيم الوعي الضريبي والأخلاقي لدى المواطنين،

ومراعاة التشريع الضريبي لتحقيق العدالة الضريبية بهدف عدالة توزيع الأعباء العامة، والتزام الدولة بضوابط الإنفاق العام، وتقرير جزاءات قانونية رادعة على المتهربين من دفع الضرائب، وتحصيل الضرائب عند المنبع، والاعتماد على تبليغات الغير مع تقرير مكافآت مالية لمن يرشدهم عن المتهربين.

بينما يرى (الخطيب، 2000) أنه يمكن مكافحة التهرب الضريبي من خلال لجوء الإدارة المالية إلى إجراء الاختبار المالي كوسيلة للرقابة على ضرائـب الدخـل، وذلك بمعرفـة إدارة مكافحـة التهـرب الضريبي مرة كل خمس سنوات، وإشراك محاسبي وخبراء الضرائب في مسؤولية تطبيق القوانين الضريبية، وتحديد سلطة ومسؤولية المحاسب أو الخبير الضريبي، ونشر الوعي الضريبي وتقوية الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، وتحسين العلاقة بين الممولين والإدارة الضريبية, وإحساس الممول بأنه يؤدي واجباً وطنياً بدفع الضريبـة.

كما أضافت (حسن، 1998) أنه يمكن الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تحديد غرامات كبيرة، بينما يرى (عبد المجيد، 1990) أنه يمكن الحد من التهرب الضريبي بوساطة رفع مستوى فاعلية الإنفاق العام ليرى الناس أن أموالهم تعود لهم في شكل خدمات، ورفع مستوى كفاءة الإدارة الضريبية من خلال توفير الخبرات الإدارية والتنظيمية والفنية ووضع نظام دقيق للرقابة والمتابعة، والاختيار الدقيق لأعضاء الإدارة الضريبية بحيث يتسمون بالخلق القويم والضميـر الحي وحسن التصرف.

ويمكن الحد من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة كما يأتي:

1- يجب على المحاسبين العمل بمهنية عالية وعدم التلاعب في حسابات المكلفين.

2- العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى الجمهور وتعريفهم بجدوى دفع الضريبة.

3- الإنفاق الصحيح للمال العام وتقديم الخدمات لكي يشعر بها المواطنون جميعهم.

4- العدالة في التعامل مع المكلفين.

5- تطبيق العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004م.

عقوبات التهرب الضريبي

لا يمكن أن تنجح كل الإجراءات لمنع التهرب الضريبي منعاً باتاً بل يمكن الحد منها، لذلك تلجأ الدولة لفرض عقوبات على المتهربين المخالفين للقانون، وإن تقرير الجزاءات والعقوبات قد يفيد في منع التهرب الضريبي, وذلك أن التهديد بتطبيقها قد يؤدي إلى امتناع بعضهم عن الغش أو يجعل بعضهم يتردد في الإقدام عليه، والعقوبات هي طريقة زاجرة تمنع التهرب بشرط أن تطبق بصرامة, وقد تكون هذه العقوبات مالية وجزائية (الخطيب، 2000).

كما أن قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004م قد فرض عقوبات على المكلفين المتهربين من دفع الضريبة أو من حرض أو ساعد على التهرب من ضريبة الدخل، وقد حددت المادة رقم (38) من القانون أن المكلف الذي لم يقم بدفع الضريبة المستحقة عليه خلال ثلاثين يوماً فإنه يضاف إليها (2%) من مقدار الضريبة شهرياً.

كما حددت المادة رقم (39) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني أن أي شخص ارتكب أو حاول أو حرض أو اتفق أو ساعد غيره بقصد التهرب من الضريبة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (100) مئة دولار أمريكي ولا تزيد على (1000) دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا العقوبتين معاً، ويمكن ذكر بعض الأمثلة التي وردت في المادة (39) عن التهرب: 1) تقديم الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد على دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصطنعة. 2) تقديم إقرارٍ ضريبي غير صحيحٍ ويؤثر على نحوٍ جوهري في مقدار الضريبة. 3) إتلاف أو إخفاء الدفاتر أو السجلات أو المستندات قبل انقضاء الأجل لحفظها. 4) توزيع أرباحٍ على شريك أو شركاء وهميين بقصد تخفيض نصيبه من الأرباح. 5) التلاعب في فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات بهدف تخفيض الأرباح أو زيادة الخسائر. 6) إخفاء نشاطٍ أو أكثر مما يخضع للضريبة. 7) تقديم معلومات غير صحيحة تؤثر في دفع ضريبة الدخل وقيمتها.

كما نصت المادة رقم (40) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على أن يعاقب كل محاسب ومدقق حسابات

مرخص عند إدانته بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن (1000) ألف دولار أمريكي ولا تزيد على خمسة آلاف (5000) دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا العقوبتين معاً، وتوقيفه عن مراجعة الدوائر الضريبية مدة لا تقل عن سنتين إذا ما قام بمساعدة المكلف بالتهرب من الضريبة عن قصد.

منهجية الدراسة

تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة؛ حيث إنه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية؛ ولأنه يناسب الظاهرة موضع الدراسة (مقداد, الفرا, 2004). كما اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات والمعلومات الآتية، أولاً: المصادر الثانوية: وتتمثل في مراجعة واستقصاء أدبيات الدراسة والمتمثلة في الكتب والمقالات والبحوث والرسائل الجامعية, خاصةً ذات الصلة بموضوع ضريبة الدخل بصفة عامة والتهرب الضريبي بصفة خاصة. ثانياً: المصادر الأولية: وتتمثل في إعداد استبانة (Questionnaire). وتم تحليل الاستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي (Statistical Package for Social Science, SPSS). كما تم إجراء مقابلات شخصية مع بعض المديرين في دائرة ضريبة الدخل وأصحاب مكاتب المحاسبة لاستيضاح حجم وأسباب التهرب من ضريبة الدخل وسبل مكافحته.

الطرائق والأساليب الإحصائية المستخدمة

1- النسب المئوية والتكرارات.
2- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
4- اختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
5- اختبار One sample T test.
6- اختبار Independent Samples T test.
7- اختبار One Way ANOVA.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين جميعهم أصحاب مكاتب المحاسبة ومفتشي ضريبة الدخل في قطاع غزة، وقد تم حصر مجتمع الدراسة بالكامل من مفتشي الضريبة، وتم استهداف المحاسبين كافة في مكاتب المحاسبة، ولكن بسبب تعذر الوصول لكل المحاسبين تم توزيع الاستبانة على (86) محاسباً (استبانة لكل مكتب)، و(63) مفتش ضريبة، ويكون مجموع الاستبانات التي تم توزيعها (149) استبانة، تم استرداد (140) استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد (4) استبانات لعدم جدية الإجابة عنها وعدم تحقيق الشروط المطلوبة للإجابة عن الاستبانة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (136) استبانة؛ أي ما نسبته (97.14%).

مكونات استبانة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كإحدى أدوات الدراسة، وتكونت الاستبانة من قسمين هدف القسم الأول منها إلى جمع معلومات عامة عن المجيب، بينما اشتمل القسم الثاني على (43) فقرة، صممت لتعرف ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة، وقسمت الاستبانة إلى أربعة محاور رئيسة هي على التوالي:

المحور الأول: يتناول العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والأمني وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة، ويتكون من (10) فقرات.

المحور الثاني: يتناول العلاقة بين سوء إدارة المال العام وشعور المكلف بعدم وجود خدمات جيدة من جهة، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة من جهة أخرى، ويتكون من (11) فقرة.

المحور الثالث: يتناول العلاقة بين عدم وعي المكلفين بأهمية الضريبة، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة، ويتكون من (11) فقرة.

المحور الرابع: تناول العلاقة بين عدم تطبيق العقوبات الواردة في قوانين ضريبة الدخل المعمول بها، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة، ويتكون من (11) فقرة.

وقد تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حددت اعتماداً على مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس (Five Point Likert Scale) وذلك على النحو الآتي.

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
الوزن المئوي	%100	%80	%60	%40	%20

صدق الأداة وثبات المقياس

أولاً: صدق الأداة

تم اختبار الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين تألفت من ثمانية أشخاص؛ أساتذة جامعات فلسطينية متخصصين في المحاسبة والضريبة والإحصاء ومن المسؤولين في دائرة ضريبة الدخل ومن المحاسبين، وقد أخذ رأي السادة المحكمين بعين الاعتبار، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

ثانياً: ثبات المقياس Reliability

تم إجراء الثبات على العينة بطريقتين، هما: طريقة التجزئة النصفية، ومعامل ألفا كرونباخ.

*** طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient**

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة الآتية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط، وقد بين الجدول (1) أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبانة.

الجدول (1): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الثبات	مستوى الدلالة
الأول (الفقرات 1-10)	10	0.684	0.81235	0.000
الثاني (الفقرات 11 – 21)	11	0.5711	0.727007	0.000
الثالث (الفقرات 22 – 32)	11	0.5960	0.746867	0.000
الرابع (الفقرات 33 – 43)	11	0.7003	0.823737	0.000

*** طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha**

يوضح الجدول (2) أن معاملات الثبات مرتفعة لمحاور الاستبانة، وتعد القيمة المقبول إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي (60%) فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فتعد ضعيفة (Sekaran, 2005). ومن خلال نتائج اختبار ألفا كرونباخ نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ هي (86.94%)، وهذا يعنى إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

الجدول (2): معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عدد فقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول (الفقرات 1-10)	10	0.8514
الثاني (الفقرات 11 – 21)	11	0.7803

المحور	عدد فقرات	معامل ألفا كرونباخ
الثالث (الفقرات 22 – 32)	11	0.7549
الرابع (الفقرات 33 – 43)	11	0.8518
لفقرات الاستبانة جميعها	43	0.8694

تحليل البيانات

تم في هذا الجزء تحليل البيانات الخاصة بعينة الدراسة.

1- الوظيفة: يبين الجدول (3) أن ما نسبته (58.1%) من عينة الدراسة هم من المحاسبين (وكلاء المكلفين)، وأن ما نسبته (41.9%) هم من مفتشي الضريبة.

الجدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
محاسبون	79	58.1
مفتشو الضريبة	57	41.9
المجموع	136	%100

2- المؤهل العلمي: يوضح الجدول (4) أن ما نسبته (96.3%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس وماجستير, وهذا يؤكد أن من يعملون في ضريبة الدخل ومن يقومون بمراجعـة دائرة ضريبـة الدخل هم من أصحاب المؤهلات العلمية المناسبة للمهام الموكلة إليهم.

الجدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	5	3.7
بكالوريوس	121	89.0
ماجستير	10	7.3
المجموع	136	%100

3- التخصص العلمي: نلاحظ من الجدول (5) أن ما نسبته (92.6%) من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، وهذا يدلل على أن معظم من يقوم بعملية تقدير ضريبة الدخل على المكلفين ووكلائهم محاسبون وهم الأقدر على التعامل مع المتطلبات المحاسبية لتقدير ضريبـة الدخل على المكلفين.

الجدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	126	92.6
إدارة أعمال	5	3.7

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
علوم مالية ومصرفية	5	3.7
المجموع	136	%100

4- عدد سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة: يبين الجدول (6) أن ما نسبته (76.5%) من عينة الدراسة هم ذوو خبرة تزيد على 5 سنوات، وهـذا يدلل على أن من يقوم بتقدير ضريبة الدخل على المكلفين معظمهم له خبرة مناسبة عند كلٍ من المحاسبين وكلاء المكلفين ومفتشي الضريبة مما يزيد الثقة في استطاعتهم القيام بواجباتهم على نحوٍ مناسب.

الجدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في مجال ممارسة المهنة

الخبرات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	32	23.5
5 سنوات – أقل من 10 سنوات	39	28.7
10 سنوات – أقل من 15 سنة	22	16.2
15 سنة أقل من 20 سنة	13	9.6
أكثر من 20 سنة	30	22.1
المجموع	136	%100

5- عدد الدورات التدريبية ذات الصلة بالضريبة ومحاسبتها: نلاحظ من الجدول (7) أن ما نسبته (75.8%) تلقوا دورات في مجال الضريبة ومحاسبتها, وهذا مؤشر جيد على أن معظم من شملهم البحث تلقوا دورة واحدة أو أكثر في مجال الضريبة ومحاسبتها، ولكن هذا لا يمنع الجهات المعنية في الدولة من القيام بالمزيد من عمل دورات في مجال الضريبة من أجل رفع كفاءة المحاسبين ومفتشي الضريبة.

الجدول (7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات ذات الصلة بالضريبة ومحاسبتها

عدد الدورات ذات الصلة بالضريبة ومحاسبتها	التكرار	النسبة المئوية
لا توجد	33	24.2
1 – 4 دورات	67	49.3
أكثر من 4 دورات	36	26.5
المجموع	136	%100

6- عدد الدورات التدريبية ذات الصلة بالتهرب الضريبي: يبين الجدول (8) أن ما نسبته (39.7%) من عينة الدراسـة تلقوا أكثر من دورة واحدة في مجال التهرب الضريبي وسبل مكافحتها, وهذا قد يدلل على وجود تقصير في تدريب كلٍ من المحاسبين ومفتشي الضريبة في مجال التهرب الضريبي وسبـل مكافحتـه ويمكن أن يكون ذلك سبباً في زيادة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة؛ لأن مفتش الضريبة لا يستطيع اكتشاف التلاعب في الحسابات التي يقدمها المكلف أو وكيله لضريبة الدخل في حالة عدم تأهيله وزيادة معرفته بأشكال التهرب الضريبي وسبل اكتشافها ومعالجتها.

الجدول (8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات في مجال التهرب الضريبي وسبل مكافحته

عدد الدورات في التهرب الضريبي وسبل مكافحته	التكرار	النسبة المئوية
لا توجد	82	60.3
1 – 4 دورات	45	33.1
أكثر من 4 دورات	9	6.6
المجموع	136	%100

اختبار فرضيات الدراسة

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف ((1- Sample K-S)

تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي (كولمجروف- سمرنوف) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، والجدول (9) يوضح نتائج الاختبار، حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول (9): اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov t- test)

المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة .Sig	الوسط الحسابي
الأول	10	1.114	0.167	4.15
الثاني	11	1.321	0.069	3.82
الثالث	11	0.789	0.563	3.77
الرابع	11	0.641	0.806	3.73
الفقرات جميعها	43	1.026	0.243	3.93

تحليل فرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة. والجداول الآتية تحتوي على النسبة المئوية لبدائل كل فقرة، وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، التي تساوي (1.98) عند درجة حرية (135) ومستوى دلالة (0.05), (أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية، التي تساوي (-1.98) عند درجة حرية (135) ومستوى معنوية (0.05)، (أو مستوى دلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05). كما تم التعليق على الفقرتين ذات أكبر وأصغر وزن نسبي. ويمكن القياس عليهما لباقي الفقرات.

نتائج الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين عدم الاستقرار السياسي والأمني، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.

يتبين من الجدول (10)، أن الفقرات (5، 7، 4) احتلت المراتب الثلاثة الأولى كالآتي:

- احتلت الفقرة (5) "فقدان السلطة لهيبتها يزيد من

التهرب الضريبي" المرتبة الأولى، حيث بلغ الوزن النسبي (90.4%)، وهذا يدال أن أغلبية المحاسبين ومفتشي الضريبـة يـرون أن أهم أسباب التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة هو فقدان السلطـة الوطنيـة لهيبتهـا، مما يشجع المكلفين على التهرب من دفع ما عليهم من ضرائب؛ أي يوجد تهاون من قبل السلطة الوطنية في تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في القانون المعمول به وقصورها، وعدم تطبيق مبدأ العدالة الضريبية حافز للتهرب الضريبي، وبالتالي يجب على السلطة فرض هيبتها بالقانون وعلى نحوٍ صارم.

- احتلت الفقرة (7) "احترام سيادة القانون على نحوٍ عام تقلل التهـرب من ضريبـة الدخـل" المرتبة الثانية، حيث بلغ الوزن النسبي (87.4%)، وهذا يؤكد أن احترام وسيادة القانون له دور مهم ومؤثر في الحد من التهرب الضريبي.

- احتلت الفقرة (4) "فقدان الاستقرار السياسي والأمني يزيد مـن التهـرب من ضريبـة الدخل" المرتبة الثالثة، حيث بلغ الوزن النسبي (87.1%)، وهذا يؤكد أن عـدم توافر الاستقـرار السياسي والأمني من الأسباب الرئيسة في عدم التزام المكلفين بدفع مـا عليهـم من ضريبـة الدخل وزيادة نسبة المتهربين، كذلك عدم تمكن موظفي ضريبة الدخل من متابعة المكلفين المتهربين من ضريبة الدخل.

أما الفقرات (1، 2) قد احتلت المرتبتين الأخيرتين كالآتي:

- احتلت الفقرة (2) "اجتياح الاحتلال الإسرائيلي المدن الفلسطينية يزيد التهرب من ضريبة الدخل" المرتبة التاسعة، حيث بلغ الوزن النسبي (76.6%), وهذا يدال على أثر اجتياح الاحتلال للمدن الفلسطينية في عدم توافر الاستقرار وما يترتب عليه من تذرع المكلفين وتهربهم من دفع ما عليهم من ضرائب.

- احتلت الفقرة (1) "إغلاق المعابر والطرق يزيد التهرب من ضريبة الدخل" المرتبة العاشرة والأخيرة، حيث بلغ الوزن النسبي (75.9%)، وهذا يؤكد أهمية توافر حرية الحركة داخل مناطق السلطة الوطنية أو إلى العالم الخارجي في زيادة قناعة المكلف وتحفيزه بالتزامه بدفع ما عليه من ضرائب.

وبصفة عامة يتبين أن آراء أفراد العينة في الفقرات جميعها إيجابية، وأن المتوسط الحسابي لفقرات المحور جميعها (4.15)، والوزن النسبي (83%)، وهو أكبر من الوسط الفرضي (60%)، ومستوى الدلالة يساوي (0.00)، وهو أقل من (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية؛ أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين عدم الاستقرار السياسي والأمني، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.

الجدول (10): تحليل فقرات المحور الأول

(العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والأمني، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة)

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	إغلاق المعابر والطرق يزيد التهرب من ضريبة الدخل.	3.79	75.9	9.72	0.00
2	اجتياح الاحتلال الإسرائيلي المدن الفلسطينية يزيد التهرب من ضريبة الدخل.	3.83	76.6	10.32	0.00
3	قصف الاحتلال للورش والمعامل يصعب عملية متابعة المكلفين.	4.04	80.9 9	13.04	0.00
4	فقدان الاستقرار السياسي والأمني يزيد من التهرب من ضريبة الدخل.	4.35	87.1 1	20.88	0.00
5	فقدان السلطة لهيبتها يزيد من التهرب الضريبي.	4.52	90.4 4	27.10	0.00

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
6	بسبب الأوضاع الأمنية، لا يستجيب المكلف للدعوات التي ترسل إليه من قبل ضريبة الدخل.	4.16	83.2	19.03	0.00
7	احترام سيادة القانون على نحوٍ عام يقلل التهرب من ضريبة الدخل.	4.36	87.4	30.21	0.00
8	غياب السيادة الكاملة للسلطة الوطنية على أراضيها يزيد من التهرب الضريبي.	4.35	87.1	23.85	0.00
9	يتعذر على موظف الضريبة القيام بمتابعة المكلفين لعدم وجود حماية كافية له في أثناء قيامه بواجبه.	4.21	84.3	16.54	0.00
10	يخشى مفتش الضريبة القيام بالكشف الميداني لبعض المكلفين بسبب سكنهم بالقرب من مناطق الاحتكاك مع الاحتلال الإسرائيلي.	3.90	78.1	11.29	0.00
للفقرات جميعها		4.15	83	31.18	0.00

نتائج الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05%) بين سوء إدارة المال العام وشعور المكلف بعدم وجود خدمات جيدة من جهة، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة من جهة أخرى.

يتبين من الجدول (11)، أن الفقرتين (20، 14) احتلتا المرتبتين الأولى والثانية كالآتي:

- احتلت الفقرة (20) "زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل تزيد من الالتزام الضريبي لدى المكلفين" المرتبة الأولى، حيث بلغ الوزن النسبي (82.4%)، وهذا مؤشر على أهمية زيادة وترسيخ الثقة المتبادلة بين كل من دائرة ضريبة الدخل والمكلفين، ويكون ذلك عن طريق وضع أسس واضحة للتعامل مع المكلفين من قبل دائرة ضريبة الدخل، وكذلك زيادة الدقة والمهنية في حسابات المكلفين المقدمة لدائرة ضريبة الدخل.

- احتلت الفقرة (14) "سوء إدارة المال العام وشعور المكلف بعدم وجود خدمات جيدة يزيد من التهرب من ضريبة الدخل" المرتبة الثانية، حيث بلغ الوزن النسبي (81.9%) وهذا يعطي دليلاً على أن هناك عدم رضا من المواطنين إزاء ما تقوم به السلطة من مشاريع وما تقدمه من خدمات تجاه المواطنين، مما يوجب على الدولة مراجعة سياساتها وبرامجها الخدماتية لكي تتوافق مع احتياجات المواطنين، كذلك عدم ثقة بعض المكلفين القائمين على إدارة المال العام في الدولة يجعلهم يتهربون من دفع ما عليهم من ضريبة؛ أي كلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة وعكسها في شكل خدمات ملموسة للمواطن قل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة، كذلك يجب محاربة الفساد والمحسوبية لتصل العدالة إلى قلوب المواطنين جميعهم، وهذا حافز لدفع الضرائب عن طيب خاطر.

كما يتبين من الجدول (13) أن الفقرات (16، 21) احتلت المرتبتين الأخيرتين كالآتي:

- احتلت الفقرة (16) "يعتقد المكلف أن مبلغ الضريبة الذي يدفعه بدون وجه حق" المرتبة العاشرة، حيث بلغ الوزن النسبي (72.1%)، وهذا يدلل على أهمية شعور المكلف بأن الضريبة التي يدفعها تخرج منه مالاً وتعود له على شكل خدمات عامة يستفيد منها هو وباقي المجتمع.

- احتلت الفقرة (21) "اعتقاد المكلف أن ضريبة الدخل لا تسهم على نحوٍ كبير في تغطية احتياجات الدولة تقلل التزامه الضريبي" المرتبة الحادية عشرة والأخيرة، حيث بلغ الوزن النسبي (64%)، وهذا يؤكد وجود تقصير بالتعريف بدور ضريبة الدخل في تمويل خزينة السلطة الوطنية، وأن عدم قيام المكلفين بدفع ما عليهم من ضرائب لها آثار اقتصادية وسياسية

واجتماعية كبيرة تنعكس سلباً على المواطنين، وقد يبرر البعض أن السلطة تستلم مساعدات ومنح بمبالغ كبيرة جداً تزيد على احتياجات الدولة، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى الضرائب، وهذا دافع كبير للتهرب.

وبصفة عامة يتبين أن آراء أفراد العينة في الفقرات جميعها إيجابية، وأن المتوسط الحسابي لفقرات المحور جميعها (3.82)، والوزن النسبي (76.6%)، وهو أكبر من الوسط الفرضي (60%)، ومستوى المعنوية يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05) مما يدل على قبول الفرضية؛ أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين سوء إدارة المال العام وشعور المكلف بعدم وجود خدمات جيدة من جهة، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة من جهة أخرى.

الجدول (11): تحليل فقرات المحور الثاني (العلاقة بين سوء إدارة المال العام وشعور المكلف بعدم وجود خدمات جيدة من جهة، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة من جهة أخرى)

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
11	يتهرب المكلف من ضريبة الدخل بسبب عدم قناعته بسياسات إنفاق المال العام.	3.88	77.5	11.47	0.00
12	غياب الشفافية في الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي.	3.93	78.5	14.28	0.00
13	شعور المكلف بأنه يعطي الدولة أكثر مما يأخذ منها يزيد التهرب الضريبي.	3.89	77.8	11.54	0.00
14	سوء إدارة المال العام وشعور المكلف بعدم وجود خدمات جيدة يزيد من التهرب من ضريبة الدخل.	4.10	81.9	18.31	0.00
15	توفير خدمات جيدة للمكلف تزيد من التزامه الضريبي.	3.99	79.9	13.03	0.00
16	يعتقد المكلف أن مبلغ الضريبة الذي يدفعه بدون وجه حق.	3.60	72.1	7.44	0.00
17	اعتقاد بعض المكلفين أن الضريبة التي يدفعونها لا تذهب للصالح العام يزيد من التهرب الضريبي.	3.85	76.9	11.59	0.00
18	اعتقاد بعض المكلفين أنه لا توجد عدالة في فرض ضريبة الدخل تقلل التزام المكلفين ضريبياً.	3.83	76.6	11.10	0.00
19	اعتقاد بعض المكلفين أنه لا تفرض الضريبة على كبار المسؤولين في السلطة الوطنية تزيد التهرب الضريبي.	3.74	74.8	8.61	0.00
20	زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل تزيد من الالتزام الضريبي لدى المكلفين.	4.12	82.4	16.13	0.00
21	اعتقاد المكلف أن ضريبة الدخل لا تسهم على نحوٍ كبير في تغطية احتياجات الدولة تقلل التزامه الضريبي.	3.20	64.0	2.12	0.04
	للفقرات جميعها	3.82	76.6	18.37	0.00

نتائج الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين عدم وعي المكلفين بأهمية الضريبة، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.

يتبين من الجدول (12) أن الفقرتين (22، 24) احتلتا المرتبتين الأولى والثانية كالآتي:

- احتلت الفقرة (24) "نقص الوعي الضريبي لدى المكلف بدور ضريبة الدخل في تمويل خزينة الدولة" المرتبة الأولى، حيث بلغ الوزن النسبي لها (81.8%)، وهذا يدلل على أنه يوجد نقص كبير لدى المكلفين في معرفة أهمية ضريبة الدخل لتمويل خزينة السلطة الوطنية، وهذا ناجم عن عدم القيام بالتوعية الكافية للمكلفين من قبل الجهات المسؤولة، ويقع على عاتق وزارة المالية على نحوٍ عام ودائرة ضريبة الدخل على نحوٍ خاص العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين، وذلك عن طريق القيام بحملات توعية وإرشاد، وكذلك بحملات إعلامية دورية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وإقامة ورشات العمل بالتعاون مع النقابات المهنية والجامعات والغرف التجارية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني, من أجل توضيح دور الضريبة وأهميتها في تمويل خزينة الدولة والآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المترتبة على عدم التزام المكلفين بدفع ما عليهم من ضرائب.

- احتلت الفقرة (22) "المكلف لا ينظر للتهرب من ضريبة الدخل على أنه عمل غير أخلاقي" المرتبة الثانية، حيث بلغ الوزن النسبي (78.7%)، وهذا يؤكد أنه لا يوجد وعي كافٍ لدى المكلفين عن أهمية ضريبة الدخل ونظرة المكلفين للتهرب منها، حيث إن المكلف لا يرى حرجاً في بذل كل جهد ممكن في سبيل التهرب من دفع الضريبة، ويعد نجاحه في التهرب من ضريبة الدخل دليل ذكاء ومهارة.

كما يتبين من الجدول (14) أن الفقرتين (23، 28) احتلتا المرتبتين الأخيرتين كالآتي:

- احتلت الفقرة (28) "يعتقد بعض المكلفين عدم جواز فرض الضريبة شرعاً، ولذلك يحاولون التهرب من دفعها" المرتبة العاشرة، حيث بلغ الوزن النسبي (70.7%)؛ إذ يعتقد بعض المكلفين عدم جواز فرض الضريبة شرعاً وأن هذه الضريبة وضعية، ويعمل كل ما بوسعه من أجل التهرب من دفعها، وبالتالي يجب استبدالها بالزكاة.

- احتلت الفقرة (23) "يعتقد المكلف أن التهرب من ضريبة الدخل يقوي موقفه التنافسي في السوق" المرتبة الحادية عشرة والأخيرة، حيث بلغ الوزن النسبي (66%), وهذا يدلل على أهمية متابعة كل المكلفين وإلزامهم بدفع ما عليهم من ضرائب حتى لا يتذرع الآخرون في أن بعض المكلفين لا يدفعون ضريبة دخل، وبذلك يستطيعون تخفيض أسعار سلعهم وينافسون باقي المكلفين، مما يشجع الآخرين على التهرب من دفع الضريبة.

وبصفة عامة يتبين أن آراء أفراد العينة في الفقرات جميعها إيجابية، وإن المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور جميعها (3.77)، والوزن النسبي (75.4%)، وهو أكبر من الوسط الفرضي (60%)، ومستوى دلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05) مما يدل على قبول الفرضية؛ أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين عدم وعي المكلفين بأهمية الضريبة، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.

الجدول (12): تحليل فقرات المحور الثالث (العلاقة بين عدم وعي المكلفين بأهمية الضريبة، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة)

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
22	المكلف لا ينظر إلى التهرب من ضريبة الدخل على أنه عمل غير أخلاقي.	3.93	78.7	13.06	0.00
23	يعتقد المكلف أن التهرب من ضريبة الدخل يقوي موقفه التنافسي في السوق.	3.30	66.0	3.33	0.00

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
24	نقص الوعي الضريبي لدى المكلف بدور ضريبة الدخل في تمويل خزينة الدولة.	4.09	81.8	15.81	0.00
25	قيام مصلحة ضريبة الدخل بتوعية كافية للمواطنين عن أهمية الضريبة تحد من التهرب الضريبي.	3.93	78.5	12.38	0.00
26	قيام مصلحة ضريبة الدخل بإعلام المواطنين عن التعديلات القانونية على نحوٍ مناسب يسهم في الحد من التهرب الضريبي.	3.67	73.4	9.25	0.00
27	يعتبر المكلف الضريبة عبأ عليه، ويعمل على التخلص من دفعها.	3.93	78.5	12.86	0.00
28	يعتقد بعض المكلفين عدم جواز فرض الضريبة شرعاً، ولذلك يحاولون التهرب من دفعها.	3.54	70.7	7.07	0.00
29	معرفة المكلفين بحقوقهم وواجباتهم الضريبية تزيد التزامهم الضريبي.	3.90	77.9	12.67	0.00
30	يلعب بعض المحاسبين دوراً رئيساً في مساعدة المكلف على التهرب من ضريبة الدخل.	3.60	71.9	5.64	0.00
31	يمكن الحد من تهرب المكلفين من ضريبة الدخل في حالة تعاون المحاسبين مع ضريبة الدخل في إظهار حقيقة عمل المكلف.	3.87	77.4	10.33	0.00
32	يقوم بعض المحاسبين بإظهار الأرباح حسب رغبة المكلفين عند إعداد حساباتهم المقدمة لمصلحة ضريبة الدخل.	3.74	74.9	7.76	0.00
	للفقرات جميعها	3.77	75.4	17.78	0.00

نتائج الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين عدم تطبيق العقوبات الواردة في قوانين ضريبة الدخل المعمول بها، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.

يتبين من الجدول (13) أن الفقرات (35، 36، 38) احتلت المراتب الثلاثة الأولى كالآتي:

- احتلت الفقرة (35) "يمكن الحد من التهرب الضريبي عن طريق زيادة متابعة المكلفين المتهربين من دفع الضريبة" المرتبة الأولى، حيث بلغ الوزن النسبي (84.1%)، وهذا يدال على إمكانية الحد من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل عند زيادة متابعة المكلفين وعلى نحوٍ مستمر من قبل دائرة ضريبة الدخل وإلزامهم بدفع الضريبة المستحقة عليهم.
- احتلت الفقرة (36) "يوجد جهل لدى بعض المكلفين بالعقوبات المنصوص عليها في القانون" المرتبة الثانية،

حيث بلغ الوزن النسبي (83.5%)، ويستدل من ذلك أن عدم معرفة المكلفين بالعقوبات المترتبة على التهرب من ضريبة الدخل تجعلهم لا يترددون في التهرب من ضريبة الدخل؛ لأنهم لا يعرفون أن هناك عقوبات صارمة ممكن أن تطبق عليهم جراء تهربهم من هذه الضريبة، وبالتالي يجب على الدولة من خلال وسائل الإعلام المرئية وغير المرئية والصحافة توضيح عقوبات التهرب الضريبي، وأن التهرب عمل غير ديني ولا أخلاقي ولا وطني.

- احتلت الفقرة (38) "تطبيق العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل تحد من التهرب من الضريبة" المرتبة الثالثة، حيث بلغ الوزن النسبي (78.4%)، ويدلل ذلك على أن سبب زيادة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة هو عدم تطبيق العقوبات أو التساهل في تطبيقها، حيث إن المكلفين يشعرون بعدم وجود رادع يمنعهم من التهرب من ضريبة الدخل.

كما يتبين من الجدول (15) أن الفقرتين (33، 42) احتلتا المرتبتين الأخيرتين كالآتي:

- احتلت الفقرة (33) "العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل مناسبة" المرتبة العاشرة، حيث بلغ الوزن النسبي (68.9%)، ويدلل ذلك على أن العقوبات الواردة في القانون مناسبة، ولكن يفسر زيادة نسبة التهرب من ضريبة الدخل لعدم الحزم في تطبيق تلك العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل.

- احتلت الفقرة (42) "تتساهل دائرة ضريبة الدخل في استخدام الصلاحيات الممنوحة لها حسب القانون في فرض عقوبات على المكلفين المتهربين" المرتبة الحادية عشرة والأخيرة؛ إذ بلغ الوزن النسبي (68.1%) ويستدل من ذلك أنه للحد من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل لا يكفي وجود النصوص القانونية فقط، بل يجب توافر قوة وإرادة من أجل تطبيق هذه العقوبات، وأنه يمكن الحد من التهرب الضريبي عن طريق تطبيق هذه العقوبات على نحوٍ صارم ومن غير تمييز ومحسوبية.

وبصفة عامة يتبين أن آراء أفراد العينة في الفقرات جميعها إيجابية، وأن المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور جميعها (3.73)، والوزن النسبي (74.6%)، وهو أكبر من الوسط الفرضي (60%)، ومستوى دلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية؛ أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين عدم تطبيق العقوبات الواردة في قوانين ضريبة الدخل المعمول بها، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.

الجدول (13): تحليل فقرات المحور الرابع (العلاقة بين عدم تطبيق العقوبات الواردة في قوانين ضريبة الدخل المعمول بها، وظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة)

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
33	العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل مناسبة.	3.44	68.9	5.44	0.00
34	يوجد تقصير في تطبيق العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل.	3.85	77.1	10.87	0.00
35	يمكن الحد من التهرب الضريبي عن طريق زيادة متابعة المكلفين المتهربين من دفع الضريبة.	4.21	84.1	24.57	0.00
36	يوجد جهل لدى بعض المكلفين بالعقوبات المنصوص عليها في القانون.	4.18	83.5	22.60	0.00
37	يتجاهل المكلفون الإشعارات التي ترسل إليهم من قبل ضريبة الدخل.	3.87	77.4	12.15	0.00

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
38	تطبيق العقوبات الواردة في قانون ضريبة الدخل تحد من التهرب من الضريبة.	3.92	78.4	13.16	0.00
39	عند متابعة المكلف قضائياً يدفع المكلف ما عليه من ضريبة بالكامل.	3.54	70.8	6.34	0.00
40	عند إرسال إشعارات تقدير غيابية للمكلف لا يتعامل معها المكلف بجدية ويقوم بإهمالها.	3.52	70.4	6.60	0.00
41	الغرامات التي تفرض على المكلفين المتهربين من الضريبة تعتبر عقوبة غير كافية لمنع التهرب الضريبي.	3.47	69.4	5.87	0.00
42	تتساهل دائرة ضريبة الدخل في استخدام الصلاحيات الممنوحة لها حسب القانون في فرض عقوبات على المكلفين المتهربين.	3.40	68.1	5.03	0.00
43	الإعفاءات الواردة في قانون ضريبة الدخل (قانون تشجيع الاستثمار) يتم إساءة استخدامها, وتستخدم أحياناً للتهرب من ضريبة الدخل.	3.61	72.1	6.26	0.00
للفقرات جميعها		3.73	74.6	20.51	0.00

نتائج الفرضية الخامسة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول آراء أفراد العينة في ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة تعزى لكل من (الوظيفة - وعدد الدورات في مجال الضريبة ومحاسبتها – والمؤهل العملي - والخبرة)". ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

نتائج الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول آراء أفراد العينة في ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطـاع غـزة تعـزى للوظيفة (محاسب، مفتش ضريبة).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T (Independent samples t-test)، والجدول (14) يبين أنه لا توجد فروق في المحورين الأول والثاني، حيث إن قيمة T المحسوبة للمحورين الأول والثاني أقل من قيمة T الجدولية عند درجة حرية (134)، والتي تساوي (1.98)؛ وهذا يدل على أن المفتشين والمحاسبين متفقين على حد سواء بأن سوء إدارة المال العام وعدم الاستقرار السياسي والأمني يؤديان إلى زيادة ظاهرة التهرب الضريبي، وكذلك يوجد فروق بالنسبة للمحورين الثالث والرابع، حيث إن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، التي تساوي (1.98) لصالح المحاسبين؛ مما يعني أن المحاسبين يرون أكثر من المفتشين أن التهرب الضريبي ناجم عن نقص الوعي الضريبي وعدم تطبيق العقوبات الواردة في القانون، وكذلك يتبين أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية عند درجة حرية (134)، التي تساوي (1.98)، مما يعني رفض الفرضية العدمية؛ أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول آراء أفراد العينة في ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة تعزى للوظيفة (محاسب، مفتش ضريبة). ويرجع هذا التباين بين المحاسبين والمفتشين بسبب طبيعة عمل كل منهما، حيث إن المفتشين وكلاء عن الدولة بينما المحاسبين وكلاء عن المكلفين.

الجدول (14): اختبار t للعينات المستقلة حسب متغير الوظيفة

المحور	التصنيف	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
الأول	محاسب	79	4.0975	0.46602	1.829	0.070
	مفتش ضريبة	57	4.2335	0.36897		
الثاني	محاسب	79	3.8180	0.53836	0.277	0.782
	مفتش ضريبة	57	3.8434	0.51277		
الثالث	محاسب	79	3.6238	0.49466	4.216	0.000
	مفتش ضريبة	57	3.9727	0.44933		
الرابع	محاسب	79	3.5882	0.41918	5.084	0.000
	مفتش ضريبة	57	3.9250	0.32081		
المحاور جميعها	محاسب	79	3.7750	0.33149	3.716	0.000
	مفتش ضريبة	57	3.9883	0.32865		

نتائج الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول آراء أفراد العينة في ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة تعزى لعدد الدورات في مجال الضريبة ومحاسبتها.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والنتائج مبينة في الجدول (15)، الذي يبين قيمة F المحسوبة للمحورين الأول والثاني أقل من قيمة F الجدولية، التي تساوي (3.06) عند درجتي حرية (2، 133) ومستوى دلالة (0.05)، كما أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية للمحورين الثالث والرابع، ويوضح الجدول (16) أن الفروق لصالح الدورات (1-4 دورات)، كما أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية للمحاور جميعها مجتمعة، مما يعني رفض الفرضية العدمية؛ أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول آراء أفراد العينة في ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة تعزى لعدد الدورات في مجال الضريبة ومحاسبتها، وهذا راجع لطبيعة عمل كل من المحاسبين والمفتشين.

الجدول (15): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لعدد الدورات ذات الصلة بالضريبة ومحاسبتها

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	0.333	2	0.167	0.892	0.412
	داخل المجموعات	24.843	133	0.187		
	المجموع	25.176	135			
الثاني	بين المجموعات	0.622	2	0.311	1.125	0.328
	داخل المجموعات	36.731	133	0.276		
	المجموع	37.352	135			
الثالث	بين المجموعات	2.542	2	1.271	5.303	0.006
	داخل المجموعات	31.881	133	0.240		
	المجموع	34.423	135			
الرابع	بين المجموعات	1.735	2	0.868	5.369	0.006

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
	داخل المجموعات	21.490	133	0.162		
	المجموع	23.225	135			
المحاور جميعها	بين المجموعات	1.132	2	0.566	5.019	0.008
	داخل المجموعات	14.994	133	0.113		
	المجموع	16.126	135			

قيمة F الجدولية (3.06) عند درجتي حرية (2, 133) ومستوى دلالة (0.05).

الجدول (16): المتوسطات الحسابية للمحاور حسب متغير عدد الدورات في مجال الضريبة ومحاسبتها

المحور	الإحصاء	لا يوجد	1-4 دورات	أكثر من 4 دورات
الأول	العدد	33	67	36
	المتوسط الحسابي	4.1519	4.1970	4.0778
الثاني	العدد	33	67	36
	المتوسط الحسابي	3.8160	3.8893	3.7273
الثالث	العدد	33	67	36
	المتوسط الحسابي	3.6612	3.9077*	3.6136*
الرابع	العدد	33	67	36
	المتوسط الحسابي	3.6444	3.8427*	3.5965*
المحاور جميعها	العدد	33	67	36
	المتوسط الحسابي	3.8113	3.9539*	3.7464*

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول آراء أفراد العينة في ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة تعزى للمؤهل العلمي (دبلوم- بكالوريوس- ماجستير).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، والنتائج مبينة في الجدول (17) الذي يبين قيمة F المحسوبة للمحاور جميعها أقل من قيمة F الجدولية، التي تساوي (3.06) عند درجتي حرية (2, 133) ومستوى دلالة (0.05)، مما يعني قبول الفرضية؛ أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول آراء أفراد العينة في ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة تعزى للمؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير)؛ أي أن أصحاب المؤهلات العلمية جميعها من المحاسبين ومفتشي الضريبة (96.3% بكالوريوس وماجستير) على حد سواء يؤكدون وجود تهرب ضريبي في قطاع غزة.

الجدول (17): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	0.879	2	0.440	2.407	0.094
	داخل المجموعات	24.297	133	0.183		

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
	المجموع	25.176	135			
الثاني	بين المجموعات	0.595	2	0.298	1.077	0.344
	داخل المجموعات	36.757	133	0.276		
	المجموع	37.352	135			
الثالث	بين المجموعات	0.142	2	0.071	0.275	0.760
	داخل المجموعات	34.281	133	0.258		
	المجموع	34.423	135			
الرابع	بين المجموعات	0.266	2	0.133	0.770	0.465
	داخل المجموعات	22.959	133	0.173		
	المجموع	23.225	135			
المحاور جميعها	بين المجموعات	0.067	2	0.033	0.276	0.759
	داخل المجموعات	16.059	133	0.121		
	المجموع	16.126	135			

قيمة F الجدولية (3.06) عند درجتي حرية (2، 133) ومستوى دلالة (0.05).

نتائج الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول آراء أفراد العينة في ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة تعزى لعدد سنوات الخبرة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، والنتائج مبينة في الجدول (18)، الذي يبين قيمة F المحسوبة للمحاور جميعها أقل من قيمة F الجدولية، التي تساوي (2.45) عند درجتي حرية (4، 131) ومستوى دلالة (0.05)، مما يعني قبول الفرضية العدمية؛ أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول آراء أفراد العينة في ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة تعزى لعدد سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، 5- أقل من 10 سنوات، 10 – أقل من 15 سنوات، 15 – أقل من 20 سنة، أكثر من 20 سنة)؛ أي أن المبحوثين جميعهم يؤكدون وجود ظاهرة التهرب الضريبي في قطاع غزة بغض النظر عن عدد سنوات الخبرة وهذا نابع من أن الإنسان في غريزته حب التملك للمال.

الجدول (18): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	0.478	4	0.120	0.634	0.639
	داخل المجموعات	24.698	131	0.189		
	المجموع	25.176	135			
الثاني	بين المجموعات	2.427	4	0.607	2.276	0.064
	داخل المجموعات	34.925	131	0.267		
	المجموع	37.352	135			

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الثالث	بين المجموعات	0.741	4	0.185	0.720	0.579
	داخل المجموعات	33.682	131	0.257		
	المجموع	34.423	135			
الرابع	بين المجموعات	0.727	4	0.182	1.058	0.380
	داخل المجموعات	22.498	131	0.172		
	المجموع	23.225	135			
المحاور جميعها	بين المجموعات	0.697	4	0.174	1.480	0.212
	داخل المجموعات	15.429	131	0.118		
	المجموع	16.126	135			

قيمة F الجدولية (2.45) عند درجتي حرية (4،131) ومستوى دلالة (0.05).

النتائج والتوصيات

النتائج

1- يلعب عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني دوراً رئيساً في زيادة التهرب من ضريبة الدخل، وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت لها دراسة (منصور، 2004) في الضفة الغربية.

2- يتهرب المكلفون من دفع ضريبة الدخل في قطاع غزة؛ بسبب فقدان السلطة الوطنية الفلسطينية لهيبتها.

3- يزيد عدم وجود سيادة كاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية على أراضيها التهرب من ضريبة الدخل.

4- يشجع عدم احترام القوانين الفلسطينية المكلفين على التهرب من ضريبة الدخل.

5- يؤدي غياب الشفافية في الإنفاق العام إلى زيادة التهرب من ضريبة الدخل, وهذا يتفق مع نتائج دراسة (المحارمة, 2003).

6- سوء إدارة المال العام وشعور المكلف بعدم توافر خدمات جيدة له دور رئيس في تهرب المكلفين من دفع ضريبة الدخل في قطاع غزة.

7- في حالة تحسين الخدمات العامة للمكلفين، يؤدي ذلك إلى زيادة الالتزام الضريبي لدى المكلفين.

8- يمكن الحد من التهرب من ضريبة الدخل عند زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل, وهذه يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (المحارمة, 2003).

9- يوجد نقص كبير في الوعي الضريبي لدى المكلفين عن دور ضريبة الدخل في تمويل الخزينة العامة.

10- زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين يحد من التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة، وذلك من خلال القيام بحملات توعية كافية للمواطنين.

11- قيام بعض المحاسبين بمساعدة المكلفين على التهرب من ضريبة الدخل وإظهار الأرباح التي يرغب المكلف في إظهارها وتقديمها لضريبة الدخل.

12- لا توجد معرفة كافية لدى المكلفين بالعقوبات المنصوص عليها في قوانين ضريبة الدخل.

التوصيات

1- ضرورة عقد المزيد من الدورات التدريبية المتخصصة بصورة دورية للمحاسبين والمفتشين في ما يتعلق بضريبة الدخل على نحوٍ عام والتهرب من ضريبة الدخل على نحوٍ خاص.

2- العمل على ترسيخ مبدأ احترام القانون على نحوٍ عام لما له من أثر في تطبيق قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والحد من التهرب الضريبي وتعريف المكلف بما له من حقوق وما عليه من واجبات.

3- زيادة الشفافية في إنفاق المال العام، والعمل على

تحسين الخدمات العامة، مثل: الخدمات الصحية، وتوفيـر الضمـان الاجتماعـي للمواطنين؛ حتى يشعر المكلف بأنه يستفيد بصورة مباشرة أو غير مباشرة مـن الضريبـة التي يدفعها لخزينة السلطة الوطنية.

4- ترسيخ مبدأ العدالة الضريبية في التعامل مع المكلفين والعمل على زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل، ممـا يساعد على زيادة التزام المكلفين بدفع ما عليهم من ضريبة دخل.

5- زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق القيام بحملات إعلامية في وسائل الإعـلام

المختلفة والقيام بورشات عمل وندوات في النقابات المهنية المختصة والجامعات.

6- زيادة التعاون بين دائرة ضريبة الدخل والمحاسبين، ووضع آليات واضحة للتعامل بينهما من أجل الحد من تهرب بعض المكلفين من ضريبة الدخل.

7- قيام دائرة ضريبة الدخل باستخدام صلاحياتها القانونية كافة، التي منحها القانون بالملاحقة القانونية الشديدة للمتهربين والتطبيق الفعلي للعقوبات الواردة في القانون الخاصة بالمتهربين من غير تمييز ومحسوبية.

8- إنشاء وحدة خاصة تعنى بالتهرب من ضريبة الدخل وتزويدها بالكفاءات العلمية والمهنية.

الدراسات المستقبلية

في ضوء التوصيات السابقة يمكن اقتراح القيام بالدراسات الآتية:

1- إجراء دراسة عن التهرب من ضريبة القيمة المضافة في قطاع غزة.

2- إجراء دراسة عن مشكلات تحديد الوعاء الضريبي لشركات المقاولات في قطاع غزة.

3- إجراء دراسة لتقويم قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004م بعد مدة من الزمن مـن تطبيقه.

4- إجراء دراسة مقارنة عن التهرب من الضرائب والزكاة في فلسطين.

5- إجراء دراسة تتناول حجم التهرب الضريبي وأثره في عملية التنمية الاقتصادية.

6- إجراء دراسة عن التجارة الإلكترونية والتحاسب الضريبي عنها في فلسطين.

المراجــع

المراجع العربية

القرآن الكريم.

أبو حشيش، خليل عواد، (2004). الطبعة الأولى. دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

البطريق، يونس، وآخرون، (1978). مبادئ المالية العامة. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.

تكلا، شريف رمسيس، (1979). الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة. القاهرة: دار الفكر العربي.

حسن، سهام محمد علي، (1998). أسعار التحويل في الشركات متعددة الجنسيات والنظام الضريبي: دراسة مقارنة. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 12 (1)، 219-285.

حماد، طارق، (2005). مشكلات ضريبية معاصرة. الطبعة الأولي. القاهرة: دار الكتب المصرية.

الحلو، مفيدة، (2005). بيئة قرار التقدير في ضريبة الدخل. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعــة الإسلاميــة، غزة، فلسطين.

الحمود، تركي، وقاقيش، محمود، (1993). التباين بين ضريبة الدخل المعلنة والمعدلة للشركات المساهمة الصناعية الأردنية: دراسة ميدانية. مجلة دراسات، العلوم الإدارية، 20 (1)، 142-162.

خصاونة، جهاد، (2000). المالية العامة والتشريع الضريبي. الطبعة الأولى، عمان.

الخطيب، خالد، (2000). التهرب الضريبي. مجلة جامعة دمشق، 16 (2)، 157-187.

الخطيب، خالد شحادة، وشامية، أحمد زهير، (2007). أسس المالية العامة. الطبعة الثالثة. عمان: دار وائل للنشر.

درغام، ماهر موسى، (2006). تقويم وقياس الأداء لدائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة بدولة فلسطين للفترة من (1996-2003). مجلة تنمية الرافدين. جامعة الموصل، العراق، 28 (84)، 171-200.

سعيد، صفاء، (1992). دراسة مقارنة عن التهرب من الضرائب والزكاة. المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات، 9 (1) 216-265.

صبري، نضال، (1998). محاسبة ضريبة الدخل. الطبعة الأولى. عمان: جامعة القدس المفتوحة.

الصعيدي، عبد ا ، (2007). علم المالية العامة: النفقات العامة- الإيرادات العامة-الموازنة العامة. القاهرة: دار النهضة العربية.

عجام، ميثم، وسعود، علي، (2004). تخطيط المال العام. الطبعة الأولى. عمان: دار الكندي.

عبد المجيد، عبد الفتاح، (1990). اقتصاديات المالية العامة. القاهرة: المطبعة الكمالية.

المصري، رفيق يونس، (2006). الزكاة والضرائب على المسلمين وغير المسلمين. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 19 (1)، 47-71.

المحجوب، رفعت، (1983). المالية العامة. القاهرة. دار النهضة العربية.

المحارمة، وصفي، (2003). أسباب التهرب من ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

منصور، إيهاب خضر، (2004). العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.

مقداد، محمد، والفرا، ماجد، (2004). مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية. الطبعة الأولى. غزة: دار المقداد للطباعة.

المهايني، محمد خالد، (2003). دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن. مجلــة جامعــة دمشق، 19 (2)، 255- 313.

الوادي، محمود حسين، وعزام، زكريا أحمد، (2007). مبادئ المالية العامة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

ياسين، فؤاد توفيق، (2005). المحاسبة الضريبية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004م.

المراجع الأجنبية

Abu Bakar, Nur and Abdul Rahman, Abdul Rahman. 2007. A Comparative Study of Zakah and Modren Taxation. JKAU: ***Islamic Economi***c, 20(1), 25-40.

Hoanousek, Jan, and Palda, Filip. 2004. Quality of Government and other Transition Countries. Services and the Civic Duty To pay Taxes

in The Czech And Slovak Republics, ***A. Kyklos*** . 57: 237-252.

Jones, Sally, M. 2006. ***Principles of Taxation: for Business and Investment Planning***. (6th ed.). New York: McGraw-HillCopanies.

Moser, Donald V. and Evans, John, H. 1995. The effects of horizontal and exchange in equity on tax reporting decisions. The Accounting Review, 70(4): 619-634.

Mikesell, J.I. 2003. ***Fiscal Administration: Analysis and application***, (6th ed.). California: Wadsworth Publisher.

Sekaran, Uma. 2005. ***Research Methods for Business With Spss*** 13.0 Set, (4th ed.). New York: John Wiley and Sons.

The Phenomenon of Income Tax Evasion in Gaza Strip (Analytical Study)

Maher M. Dergham and Salem A. Al-Omour

ABSTRACT

This study aims to identify the main reasons behind the spread of income tax evasion in Gaza Strip, and identifying the best ways of limiting this phenomenon since it negatively affects the income of the Palestinian National Authority. In this study, the researcher depended on a questionnaire which has been distributed by hand to the sample of the study which consisted of accountants and income tax inspectors.

This study has concluded some important findings: First, the absence of security and political stability in Gaza Strip plays a key role in the spread of income tax evasion. Second, the absence of full sovereignty of the Palestinian National Authority over the Palestinian territories gives the income tax evasion chance to increase. Third, the lack of transparency of public expenditure increases income tax evasion. Fourth, once trust is increased between the taxable and the Income Tax Department, income tax evasion can be reduced. Fifth, income tax evasion can be reduced if the accountants cooperate with the Income Tax Department so as to show the reality of the taxable's work.

This study has also concluded some recommendations: First, the authority should increase transparency in expending the public money. Second, establishing the principle of the tax justice in dealing with the taxable. Third, increasing trust between the taxable and the Income Tax Department. Fourth, increasing awareness of tax through mass media campaigns and carrying out workshops and seminars in the relevant professional associations and universities. Fifth, applying the punishment concept that is contained in the Income Tax Law so as to limit tax evasion.

KEYWORDS: The income tax law, The phenomenon of income tax evasion, Gaza strip.

ماهر موسى درغام
مفتش في دائرة ضريبة الدخل.
سالم عميرة العمور
قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

Received on 10/7/2007 and Accepted for Publication on 5/2/2009.